

تفسير الصافي

(75) المقدمة الثانية عشرة في بيان ما اطلقنا عليه في التفسير فنقول كلما يحتاج من الآيات إلى بيان وتفسير لفهم المقصود من معانيه أو إلى تأويل لمكان تشابه فيه أو إلى معرفة سبب نزوله المتوقف عليه فهمه وتعاطيه أو إلى تعرف نسخ أو تخصيص أو صفة أخرى فيه. وبالجمله ما يزيد على شرح اللفظ والمفهوم مما يفتقر إلى السماع من المعصوم فان وجدنا شاهدا من محكمات القرآن يدل عليه أتيانا به فان القرآن يفسر بعضه بعضا وقد أُرنا من جهة أئمة الحق (عليهم السلام) أن نرد متشابهات القرآن إلى محكماته وإلا فان ظفرنا فيه بحديث معتبر عن أهل البيت (عليهم السلام) في الكتب المعتبرة من طرق أصحابنا رضوان الله عليهم أوردناه، وإلا أوردنا ما رويانا عنهم (عليهم السلام) من طرق العامة لنسبته إلى المعصوم وعدم ما يخالفه، نظيره في الاحكام ما روي عن الصادق (عليه السلام): إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما يروى عنا فانظروا إلى ما رووه عن علي (عليه السلام) فعملوا به. رواه الشيخ الطوسي رضوان الله عليه في العدة وما لم نظفر فيه بحديث عنهم (عليهم السلام) أوردنا ما وصل إلينا من غيرهم من علماء التفسير إذا وافق القرآن وفجواه وأشبه أحاديثهم في معناه فان لم نعتمد عليه من جهة الاستناد اعتمدنا عليه من جهة الموافقة والشبه والسداد. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالف كتاب الله فدعوه. وقال الصادق (عليه السلام): ما جاءك في رواية من برٍّ أو فاجر يوافق القرآن فخذ به وما جاءك في رواية من برٍّ أو فاجر يخالف القرآن فلا تأخذ.